جرائم السرقة العلمية من الإنترنت وانعكاساتها على التعليم الجامعي

احمد وعدالله الطريا

قسم العلوم التربوية والنفسية/كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة الموصل
dr.ahmedpsy@uomosul.edu.iq

وعد ابراهيم خليل

قسم الاعلام/كلية الاداب/جامعة الموصل
waad.ibrahim.k@uomosul.edu.iq

تاريخ نشر البحث: 2022 /2/ 15

تاريخ قبول النشر: 2022/1/12

تاريخ استلام البحث: 2022/1/3

المستخلص

يهدف البحث إلى الكشف عن مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات، والفروق في مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات وفقاً للمتغيرات التخصص (العلمي - الإنساني)، واللقب العلمي، والنوع الاجتماعي، والتحصيل الدراسي، تكونت عينة البحث من (350) تدريسيا اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية المتساوية من (7) جامعات عراقية هي (بغداد، المستنصرية، الموصل، تكريت، الأنبار، الكوفة، كربلاء). استخدم الباحثان استبانة تكونت من (35) فقرة ذات (5) بدائل هي (منتشرة بدرجة كبيرة جداً، منتشرة بدرجة كبيرة، منتشرة بدرجة متوسطة، منتشرة بدرجة قليلة، منتشرة بدرجة قليلة جداً) توزعت على محورين هما (محور جرائم السرقات ويضم (15) فقرة، محور انعكاسات جرائم السرقة ويضم (23) فقرة) بعد التحقق من صدقها وثباتها. وظهرت النتائج ارتفاع مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات بصور مختلفة جاء في مقدمتها (سرقة الأفكار العلمية من خلال المرادفات اللغوية) إذ احتلت الفقرة المرتبة الأولى فقد بلغ الوزن النسبي (81.5%) ضمن ترتيب المحور الأول، أما الفقرة (وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب) فقد احتلت المرتبة الأولى من بين تلك الانعكاسات وبلغ الوزن النسبي (83.1%) ضمن ترتيب فقرات المحور الثاني. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائية في وجهة نظر تدريسيي الجامعات نحو السرقات العلمية تبعاً لمتغير التخصص، ووجود فروق دالة احصائية بين الالقاء العلمية لصالح فئة (استاذ). واستناداً إلى هذه النتائج اوصت الدراسة بـ(عدم التهاون في اصدار العقوبات الصارمة تجاه من يثبت عليه السرقة العلمية، وفتح موقع الكتروني خاص في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتلقي البلاغات عن السرقات العلمية ومتابعتها والتحقق منها واتخاذ الاجراءات اللازمة بحققها.

الكلمات الدالة: الجريمة، السرقات العلمية، التعليم الجامعي

Plagiarizing Scientific Materials from the Internet and its Repercussions on University Education

Waad Ibrahim Khaleel

Dep. Media/College of Art/university of Mosul/Iraq

Ahmed Wadallah Al-tryya

Dep. Educational and psychological sciences/College of Education for Humanities university of Mosul/ Iraq

Abstract

The paper aims to disclose the level of the scientific plagiarism from the faculties' point of view taken into account their specialization whether scientific-human, scientific title, gender, academic degree. (350) faculties were chosen from (7) Iraqi universities (Baghdad, Al-Mustansiriya, Mosul, Tikrit, Anbar, Kufa, Karbala) are taken as sample of the study. The researchers use a questionnaire that consisted of (35) paragraphs with (5) options (very widespread, highly widespread, moderately widespread, little widespread, very little widespread). It was divided into two sections: scientific plagiarism which includes (15) paragraphs, and repercussions of scientific plagiarism which includes (23) paragraphs after verifying and reliability. The results show a high level of the scientific plagiarism from the point of view of faculties whereby the (linguistic synonyms) rank the first paragraph which reached (83.1%) in the first section. Whilst, the results show that (assigning the wrong person in the inappropriate place) rank the first which reached 82.1% in the second section. The results also show that there were no significant differences as according to specialization, scientific titles and academic degree. Whilst, there were statistically significant differences in favor of the scientific titles under category (Professor). On this basis, the study recommended to impose strict penalties towards those who are proven to be plagiarists and to design a special website in the Ministry of Higher Education and Scientific Research to report about scientific plagiarism, follow up and verify their papers to take the necessary measures towards them.

Key words: Scientific Plagiarism, University Education, Crime

1- مشكلة البحث

يعد تطور وسائل الاتصال الحديثة وانتشار شبكة الانترنت مناهم العوامل التي فتحت الابواب المعرفية والتربوية والاجتماعية واسعة امام الباحثين وطلبة الدراسات العليا للحصول على المصادر العلمية بمختلف انواعها من كتب ومجلات ومراجع وبحوث بكل سهولة ويسر، ولكن في الوقت نفسه اطلق العنان للسراق لاستغلال تلك التقنية من اجل الحصول على الشهادات والالقب العلمية والمناصب الادارية، فضلا عن السمعة العلمية من غير وجه حق بسبب سرقتهم لجهود غيرهم من الباحثين وصعودهم على اكتافهم مما انعكس سلبا على مسيرة البحث العلمي في الجامعات عموما والعربية والعراقية خصوصا وأدى الى تراجع المستويات الخاصة بتقييمات جودة التعليم العالمية عموما.

ونظراً لتفنن السراق في سرقاتهم فقد تعددت صور الجريمة عموما والعلمية خصوصا في اشكالها في المجتمع نظرا لتعدد المجالات التي تدخلها، وكان للجانب العلمي النصيب الذي لا يستهان به من خلال السرقات العلمية المتمثلة بسرقة النصوص أو نتائج البحوث العلمية أو المخططات أو الاشكال التوضيحية التي ازدادت مع ازدياد الاستخدام السري للتطور الشمولي الحاصل منظومة الانترنت التي اجتاحت العالم وجعلت البحوث والكتب

والدراسات والمجلات متاحة بسهولة ويسر بعيدا عن أنظار الرقابة على استخدامها مما أدى ذلك إلى ضياع الحقوق الفكرية والعلمية للعديد من المصنفات وحصول هؤلاء السراق على مكانة أو شهادة لا يستحقونها، وانطلاقاً مما سبق يمكن بلورة الدراسة بالتساؤل ادناه:-

- 1- ما وجهة نظر تدريسيي الجامعة نحو السرقات العلمية؟
- 2- ما أبرز صور السرقات العلمية من الإنترنت؟
- 3- ما انعكاسات السرقات العلمية على التعليم الجامعي؟

2- أهمية البحث

تحرص سائر المخلوقات على التملك المتمثلة بتملك المهجع الذي تأوي إليه، والطعام الذي تحتاجه، ومورد الماء الذي يحميها من العطش والموت. ولا زالت النزاعات والصراعات والحروب تقوم بين الأفراد وبين الجماعات وبين الشعوب قتالاً على الأرض وعلى الثروات وعلى موارد المياه وتكون الغلبة عادةً للاقوياء، أو قد تنتهي بالصلح والتراضي [1،ص7]. وتعد السرقة تعبيراً عن حاجة نفسية يمكن التعرف عليها كونه سلوكاً من خلال دراسة شخصية الطفل (أو البالغ) وطرق تكوينها، فقد تكون السرقة وسيلةً لأثبات الذات أو تعبيراً عن ميل التملك والاستمتاع بالقوة، أو قد تكون صورة من صور الاضطراب النفسي [2،ص126]. كما تمثل السرقة احد مؤشرات سوء التكيف لدى الفرد السارق مع الأشخاص الآخرين نتيجة لما يعانيه من علة نفسية كالحرمان والاحباط وعدم اشباع الحاجات [3،ص193]. ويعد البحث العلمي من اهم الواجبات الملقاة على عاتق الجامعات من خلال الاقسام العلمية والمراكز البحثية والمختبرات التخصصية فيها وذلك من اجل تأهيل الكوادر العلمية القادرة على النهوض بالمجتمع وتحقيق متطلباته واحتياجات التنمية وهو ما يتطلب اعداد باحثين من ذوي الخبرة والكفاءة التي تؤهلهم للقيام بالحوث العلمية. غير ان هذه الجهود الهادفة التي تطوير البحث العلمي كثيراً ما تصطدم بأكثر العقبات التي تتخر فيجسم البحث العلمي والجامعات عموماً وتعمل على تثبيط الباحثين وتزرع لديهم الحيرة والشك الا وهي السرقات العلمية التي اصبحت تنتشر داخل الاوساط الجامعية متسببة في قتل روح الابداع والتنافس بين الباحثين [4،ص97].

وتمثل السرقة العلمية جريمة اخلاقية قبل ان تكون جريمة علمية، اذ يتجرد الطالب أو الباحث أو الاستاذ من اخلاقه من خلال سطوه على مجهودات غيره دور شعور بالخل أو تأنيب الضمير وهو ما يؤدي في النهاية الى انتهاك مبدأ الامانة العلمية والنزاهة الاكاديمية التي يجب من يتحلى بها كل طالب أو استاذ في بحوثه العلمية، فالسرقة العلمية تنتاقى مع مبدأ الأصالة والأمانة العلمية الذي يجب ان تنسم به البحوث العلمية والرسائل والاطاريح الاكاديمية، كون الأصالة والامانة العلمية هما الاساس للجودة في التعليم العالي والبحث العلمي [5،ص86]. وتحدث السرقة العلمية بشكل مبسط في الوسط الجامعي عندما يقوم الكاتب متعمداً في استخدام كلمات أو افكار أو معلومات متعلقة بشخص أو اخر دون تعرف أو ذكر الشخص أو مصدر هذه الافكار أو المعلومات وقد نسبها الى نفسه سواء تم ذلك ورقياً أو الكترونياً [6،ص60]. ومع انتشار الانترنت وشيوع النشر الالكتروني

للمؤلفات فقد ظهرت جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية، والمقصود بالملكية الفكرية" هي تلك المعرفة أو ذلك التعبير الذي يملكه شخصاً"، وقد عرفها المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات "على أنها كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الإنساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية، والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة والسلالات النباتية وحقوق المؤلفين"، لذا هذا المصطلح قانونياً في المقام الأول، فهو يشير إلى أشكال عديدة في مقدمتها حقوق المؤلف [7، ص8].

لقد أصبحت السرقات العلمية من بين أكثر الظواهر السلبية التي تهدد مستقبل البحث العلمي. وعليه يمكن القول ان تلقين ابدعيات البحث العلمي الاكاديمي الصحيح يبقئ السبيل الاول للوقاية من عمليات السرقة العلمية والانتحال في الاوساط الاكاديمية حتى لو كانت غير مقصودة [6، ص61].

ونتيجة لما سبق فقد باتت جرائم تكنولوجيا المعلومات متلازمة مع التطور السريع والهائل في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، فضلاً عن التقدم الكبير في استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنت) طفت الجرائم الالكترونية بصورها المختلفة واصبحت تهدد الامن المعلوماتي للافراد والمؤسسات وحتى الحكومات [8، ص160].

ومما تقدم تكمن اهمية البحث بالاتي:-

أ-الاهمية النظرية وتتمثل فيما يأتي:-

يمثل البحث من الدراسات التي تسلط الضوء على الجانب النظري لمفهوم السرقة عموماً ومفهوم السرقة العلمية خصوصاً.

يعد البحث من المحاولات التي تسلط الضوء على ابعاد السرقة العلمية.

ب - اهمية العملية وتتمثل فيما يأتي:-

يمثل البحث من البحوث الاولى محليا (على حد علم الباحثين)

يسعى البحث للكشف عن ابعاد ومستويات السرقة العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات العراقية والذي يعد مؤشراً يمكن الاستفادة منه من قبل صناع القرار من اجل مكافحة السرقة العلمية.

3-اهداف البحث

يهدف البحث الى الكشف عن:-

مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات.

الفروق في مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات وفقاً للمتغيرات:-

أ- التخصص (العلمي - الانساني).

ب- اللقب العلمي (استاذ، استاذ مساعد، مدرس، مدرس مساعد).

ج- النوع الاجتماعي (ذكور - اناث).

د- التحصيل الدراسي (دكتوراه - ماجستير).

4 - حدود البحث:-

- 1.4-المجال الزمني: امتدت الدراسة من 2020/9/1 لغاية 2021/9/1.
 2.4-المجال البشري: شمل اساتذة الجامعات العراقية من 7 جامعات من الذكور والاناث.
 3.4-المجال المكاني: امتد البحث ليشمل عدة جامعات من شمال ووسط وجنوب العراق.

5 - تحديد المصطلحات:

- 1.5- الجريمة لغويا: "الجُرم) بالضم:الذنب كالجريمة والجريمة، وككلمة: أجرام وجروم، والمجرمون: الكافرون، وتجرم عليه: ادعى عليه الجرم وان لم يجرم" [9، ص626]
 2.5- السرقة: هناك عدة تعريفات للسرقة منها:-تعريف المرواني: "استحواذ الصغير أو الكبير على ما يسرق وحصوله على ما ليس فيه حق، وتمثل السرقة سلوكاً ارادياً قائماً على حاجة شعورية يعيها الفرد" [10، ص64].
 تعريف الدخيل:- "اي سلوك يخالف القانون، وزاد بعض العلماء في تعريف الجريمة لتشمل ارتكاب اي سلوك مخالف لمعايير المجتمع الاخلاقية التي اتفق عليها الجماعة حتى وان لم يتم اعتبارها كقوانين" [11، ص59].
 ويعرف الباحثان الجريمة نظرياً:- "سلوك مخالف للقوانين والاعراف والضوابط يتم فيه الاعتداء على الملكية الفكرية لشخص أو جهة ما".
 3.5- السرقة العلمية: تعريف عمادة التقويم والجودة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية:
 "أي شكل من اشكال النقل غير القانوني. وتعني أن نأخذ عمل شخص آخر وتدعي انه عمك. وهو عمل خاطئ سواء كان متعمداً أو غير متعمد" [12، ص9].
 تعريف سعاد:- "كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فكرة أو مقطع من مقال منشور أو كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو مواقع الكترونية، أو إعادة صياغتها، دون ذكر مصدرها، أو اصحابها الاصيلين" [13، ص197].
 تعريف موسوعة ويكيبيديا: " ادعاء شخص صراحة أو ضمناً بكتابة ما كتبه آخر أو النقل مما كتبه آخرون كلياً أو جزئياً بدون عزو أو اعتراف مناسب؛ أي باختصار العزو المزور أو إعطاء الانطباع بأنك كتبت ما كتبه غير كويعد من أعمال النصب والاحتيال" [14].
 تعريف وزارة التعليم العالي الجزائرية/القانون 933:- "كل عمل يقوم به الطالب أو الاستاذ الباحث أو الاستاذ الاستثنائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو ش في الاعمال العلمية المطالب بها أو في اي منشورات علمية أو بيداغوجية اخرى [15، ص3].
 تعريف الدهشان:- "مفهوم يُنسب الى من يقوم بالغش وانتحال اعمال غير الابداعية أو العلمية، ونسبها الى نفسه" [16، ص99].
 ويعرف الباحثان السرقة العلمية نظرياً:- "استخدام المعلومة أو العنوان أو الفقرة أو البحث دون الاشارة الى صاحبه الاصيلي".

كما تعرف السرقة العلمية اجرائياً: "استخدام المعلومة أو العنوان أو الفقرة أو البحث دون الإشارة الى صاحبه الاصيلي وتقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب بعد اجابته على مقياس السرقة العلمية".

6- الخلفية النظرية والقانونية والدراسات السابقة

1.6- السرقات العلمية في القوانين

عمل المشرع العراقي على حماية حقوق المؤلف حيث نصت المادة (٤٤) من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ على أنه (لكل مؤلف وقع التعدي على حق من حقوقه المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون الحق بتعويض مناسب)، فضلاً عن أن المشرع العراقي عدّ الاعتداء على حقوق المؤلف من الجرائم الواقعة على المال، حيث نصت المادة (٤٧٦) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل على انه (مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالغرامة كل من تعدى على حق من حقوق الملكية المعنوية للغير) الا انه نعتقد بأن عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة اعلاه لا تتناسب مع خطورة هذه الجريمة واستفحالها عليه ندعو المشرع العراقي تعديل هذه المادة وتشديد العقوبة [17].

وقد حصل تعديل على عقوبة من يقوم بالاعتداء على الملكية الفكرية من خلال الفقرة (9) من قانون 83 لعام 2004 الذي اصدرته سلطة الاحتلال المؤقتة والتي نصت على: (يعتبر أي فعل يرتكب مما يأتي من اعمال القرصنة التي يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد عن عشرة ملايين دينار)، بينما كانت هذه العقوبة في القانون قبل التعديل لا تتجاوز عشرات الدنانير في حدها الاعلى. هذا فيما يتعلق بالقوانين العراقية عموماً من حيث تناولها لموضوع الملكية الفكرية، اما النصوص الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تناولت حقوق الملكية الفكرية والعلمية للأستاذ الجامعي (تعليمات تعضيد البحوث العلمية وتعديلاتها لعام 1992) التي نصت المادة 11 منها على: "للجامعة أو الهيئتين أن تمتلك حقوق الطبع والنشر لبعض مؤلفات اعضاء الهيئة التدريسية فيها والمقدمة للتعضيد التي تراها جديرة بذلك ولها ان تكافئ المؤلف بما يتناسب وقيمة المؤلف العلمية بناءً على توصية مجلس الكلية أو المعهد" [18، ص 7-12].

وهذه المادة تعطي حقوق الملكية للجامعة أو الهيئة لـ(بعض) المؤلفات التي يقدمها منتسبوها من التدريسيين والتي تراها جديرة بالنشر والطباعة وهنا ستأخذ الجامعة موقفاً جديداً وهو تحمل مسؤولية الدفاع عن هذه الحقوق الى جانب المؤلف (التدريسي) صاحب الحق الاول للبحث أو الكتاب في حال تعرضها للسرقة العلمية، أو تقوم بدور المحاسب للمؤلف في حال ثبوت سرقة جزء أو أكثر من أجزاء البحث أو الكتاب. كما وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إماماً إلى الجامعات والهيئات كافة بنقل التدريسي الذي يثبت قيامه بسرقة بحوث علمية إلى وظيفة إدارية في الجامعة نفسها ويحرم من التدريس نهائياً، وذلك بعد حصول موافقة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حصراً، وفضلاً عن ذلك حرمان من يثبت قيامه بالسرقة العلمية من مخصصات الخدمة الجامعية، مع إصدار أوامر تنفيذ التوصيات الأخرى الخاصة بالعقوبات الانضباطية لمن

يثبت عليه ذلك، واحتفاظ المتضرر بإقامة الدعوى في المحاكم المدنية[19]، ثم جرى تعديل على هذا الامر واصبحت كالآتي:

- 1- توجيه عقوبة انضباطية بحق كل من يثبت قيامه باستغلال بحث علمي.
 - 2- اعلام هيئة النزاهة/ دائرة التحقيقات بكل حالة.
 - 3- احتفاظ المتضرر بحقه في اقامة الدعوى امام المحاكم المدنية " [18، ص 9] .
- كما حددت دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي معايير ونسب الاستغلال في رسائل وأطاريح طلبة الدراسات العليا وبحوث التدريسيين، اذ نصت التعليمات على:-
- 1- تعتمد نسبة (15%) للاقتباس العلمي من إجمالي الرسائل والأطاريح الجامعية والتي عمت باستمرار الفحص لجهاز الإشراف والتقويم العلمي على أن لا تتجاوز عن (5%) من مصدر واحد.
 - 2- توحيد قواعد فحص كشف الاقتباس والانتحال في البرنامج لكافة المستخدمين من قبل الجامعات والوزارة متمثلة بدائرة البحث والتطوير وجهاز الإشراف والتقويم العلمي على أن يستثنى الاقتباس البسيط (أقل من 1%) والاستشهاد الصحيح المحصور بين علامتي اقتباس والمصادر.
 - 3- إذ اثبت للجنة المركزية أو العلمية أو المقيم العلمي تعمد ان تحال الطالب لجهد غيره مدعياً إنه جهده العلمي في أجزاء معينة من الرسالة أو الأطاريح وخاصة في فصول (التطبيقات العملية، النتائج العملية والتوصيات والخاصة)، اذ يرقن قيد الطالب، ومادون ذلك تعاد الرسالة أو الأطروحة الى الطالب لإعادة الكتابة والصياغة.
 - 4- تعتمد نسبة (20%) للاقتباس العلمي من بحوث الترقية العلمية للتدريسيين [20] .

2.6- السرقة العلمية في الاوساط الاكاديمية - انواع واثار :

مما لا شك فيه أن الامانة العلمية تعد من اهم مقومات البحث العلمي ونجاحه وتطوره ومما ينبغي بها لخلق السوي السليم للباحثين وهي الضمانة الوحيدة لاستمرار كل ابداع فكري ونتاج عقلي ويحفظ مخرجات العقل البشري التي تعد الحق الابرز في حقوق الملكية الفكرية، ومما يهدد هذه الملكية ويقض مضجعها شيوع ظاهرة السرقات العلمية، وزيادة وتيرتها في السنوات الاخيرة نظير التطور الذي يشهده العلم في مجال التكنولوجيا، حيث اصبحت الاغارة على مصنفات الغير من اهون الاشياء مرد ذلكل توافر المعلومة بكم هائل [21، ص 1] .

وفي المجتمع الأكاديمي تعد السرقة الأدبية من الطلبة أو الأساتذة أو الباحثين غشاً أكاديمياً، والمنحل يلاقي استهجاناً ونقداً أكاديمياً وقد تصل عقوبته إلى الفصل. فالعديد من المؤسسات تستخدم برامج كشف السرقة الأدبية لكشف احتمالية السرقة وليردع الطلاب عنها. كثير من الجامعات تتعامل مع مشكلة الأمانة الأكاديمية بتوجيههم توجيهاً شاملاً بتقديم مناهج لتعليم الكتابة وميثاق شرف واضح. يعلم طلاب الجامعة أن السرقة الأدبية فعل خاطئ، ولكن في كل سنة يحضر الطلبة للجنة التأديب بسبب استعمالهم الخاطئ للمصادر في أعمالهم المدرسية. ومن ناحية أخرى ازداد في الآونة الأخيرة تهرب الطلبة والأكاديميين الذين لا يتحلون بالأخلاق الأكاديمية من برامج

كشف السرقة عن طريق استبدال عدد من الكلمات بمفرداتها بشكل كاف لخداع البرامج. أقصى درجة من السرقة الأدبية هي أن يدفع الطالب المال مقابل قيام شخص آخر بعمله [14].

إن النشر الإلكتروني يتيح الفرصة امام الباحثين والجامعيين الى توجيه الجزء الأكبر من جهودهم الى عمليات التحليل والتفسير والاستنتاج والتنبؤ والكشف عن الظواهر والمتغيرات الجديدة وذلك بدلا عما كان يحدث قبل ذلك من ضياع نسبة كبيرة من جهد الباحثين في الحصول على المعلومات، وهو ما سوف يؤدي الى تطوير المعرفة وتحديثها في المجالات البحثية المختلفة وازدهار الابتكار والبحث العلمي [22، ص 169]. لكن ازدياد وسائل الاتصال الحديثة بعد ظهور شبكة الانترنت العالمية ووجود اجهزة ووسائط تساعد في الحصول على المصنفات وسهولة تحميلها قد دفع الكثير من طلبة البحث العلمي الى التكاسل والاعتماد كليا على هذه المصنفات دون ان يكون لطابعهم الشخصي اي ظهور على بحوثهم العلمية لذا نرى الكثير من الدراسات ما هي الا نسخة طبق الاصل عن دراسات سابقة لها أو قد تكون تجميعاً لعدة مصادر وأسوأ ما في الامر عدم مراعاة طالب البحث العلمي للقواعد القانونية الخاصة بحماية حق المؤلف ومصنّفه فينسب مصنّف لغيره أو ينقل حرفياً من مصادر متعددة دون الاشارة اليها أو قد يتفق مع المؤلف على كتابة بحثه نيابة عنه ولا يخشى طالب البحث العلمي سوى العقوبات الادارية التي قد تطاله عند اكتشاف امره، وقد يعود السبب في ذلك الى جهله لقواعد حماية حق المؤلف من جهة وقصور هذه القواعد عن معالجة بعض الانتهاكات التي تتعرض لها المصنفات من جهة اخرى [23].

1.2.6- أنواع السرقات العلمية:-

- تنقسم السرقات العلمية الى انواع مختلفة وافضل من حددها هو قانون التعليم العالي الجزائري المرقم 933 الذي شخص الـ(سرقة علمية) بكل مما يأتي:
- 1- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع أو من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير راو مواقع الكترونية أو اعادة صياغتها دون ذكر مصدر واصحابها الاصيلين.
 - 2- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين (مزدوجين) ودون ذكر مصدرها واصحابها الاصيلين.
 - 3- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها واصحابها الاصيلين.
 - 4- استعمال براهين أو استدلال معين دون ذكر مصدره واصحابه الاصيلين.
 - 5- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير انجز من طرف هيئة أو مؤسسة أو اعتباره عملاً شخصياً.
 - 6- استعمال انتاج فني معين أو ادراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول احصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الاشارة الى مصدرها أو اصحابها الاصيلين.
 - 7- الترجمة من احدى اللغات الى اللغة التي يستعملها الطالب أو الاستاذ الباحث أو الاستاذ الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم أو المصدر.
 - 8- قيام الاستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الجامعي أو الباحث الدائم أو اي شخص اخر بأدراج اسم في بحث أو اي عمل علمي دون المشاركة في اعداده .

- 9- قيام الباحث الرئيسي بأدراج اسم باحث اخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون اذنه بغرض المساعدة على نشر العمل أو استنادا لسمعته العلمية .
- 10- قيام الاستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الجامعي أو الباحث الدائم أو اي شخص اخر بتكليف الطلبة أو اطراف اخرى بإنجاز اعمال علمية من اجل تبنيتها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة أو تقرير علمي.
- 11- استعمال الاستاذ الباحث أو الاستاذ الجامعي أو الباحث الدائم أو اي شخص اخر اعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية أو الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.
- 12- ادراج اسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من اجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل اصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في اعمالهم [21،ص7].
- ومن الامثلة الشائعة للسرقات العلمية:
- نقل معلومات من الانترنت ونشرها في مكان آخر دون تحري الاستشهاد السليم.
 - استخدام صياغة من مواد منشورة (بما في ذلك المواد المتاحة على شبكة الانترنت) دون استخدام علامات الاقتباس أو ذكر المصدر.
 - تسليم مقال قد تم نقله باكملة أو جزء منه.
 - اعادة صياغة افكار أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر المصدر.
 - نقل نفس الكلمة من نص كتبه شخص آخر .
 - استخدام صورة أو رسم أو فكرة لشخص آخر دون الاستشهاد المناسب .
 - شراء نص من شخص آخر واستخدامه على انه لك.
 - تقديم افكار من نفس الشكل أو الترتيب كما هي معروضة في المصدر دون اقتباس.
 - جعل شخص آخر (طالب أو استاذ أو طالب في مستوى اعلى) يكتب بحثاً من اجله ومن ثم تسلمه على انه بحث الشخص الاعلى [12،ص8-9] .

2.2.6- آثار السرقات العلمية :-

ان لانتشار السرقات العلمية اثاراً سلبية عديدة من بينها انها يمكن ان تؤدي الى اصابة الباحثين بالسلبية واليأس والاحباط بالشكل الذي يمكن ان يقضي على امكانية القيام بالبحث العلمي النزيه ويجعل الباحث لا يبالي من اين أتى بالمعلومة، ولا مصدرها، وتنشئ عقليات هشة علمياً، ومضرة فكرياً ويكون نتاجها ان تكون الامة فارغة من كل عقلية علمية بحثية جادة وموضوعية وامينة، وتسهم في قتل موهبة الابداع والتنافس والعمل الجاد، مما يزهد الباحثين النابهين في التفوق والتنافس والابداع، فضلاً عن ان انتشار تلك

الظاهرة يجعل المجتمع يستمرئ السرقة العلمية ويتعود عليها، وبذلك فسوف تؤدي ظاهرة السرقات العلمية إلى رفع شأن السارق علمياً ووظيفياً [16، ص114-115].

3.6-دراسات سابقة:-

1.3.6- دراسة العبيكان والسميري (2016)

(اتجاهات طالبات الدراسات العليا في جامعة الملك سعود نحو الامانة العلمية الرقمية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طالبات الدراسات العليا في جامعة الملك سعود نحو الامانة العلمية الرقمية . تألفت العينة من (44) طالبة من طالبات الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة الملك سعود للعام الدراسي (1433/1434هـ). ولتحقيق اهداف البحث تم اعتماد المقابلة الجماعية والفردية لجمع البيانات، وظهرت النتائج عن وجود ضعف المعرفة لدى طلبة الدراسات العليا بمفهوم الامانة العلمية وابعاده، ووجود عوامل عديدة تؤدي الى الانتحال الرقمي منها " امانة الباحث واخلاقياته، عدم المام الطلبة بلوائح البحث العلمي واخلاقياته، ضعف دور عضو هيئة التدريس في توجيه الطلبة نحو الالتزام بالامانة العلمية، سهولة الحصول على المعلومات إلكترونياً، ضعف توثيق المعلومات الإلكترونية، فضلا عن الافتقار الى المهارات الاساسية للدراسة والبحث [24، ص41] .

2.3.6- دراسة البسيوني (2017)

(السرقات العلمية في المكتبات الجامعية دراسة مسحية لمكتبات الجامعات المصرية)

حددت الدراسة مجموعة من الاهداف منها التعرف على دور المكتبات الجامعية المصرية في الحد من السرقات العلمية، فضلا عن التعرف على اشكال السرقات العلمية واسبابها وطرق علاجها. تألفت العينة من (222) مفحوصاً بواقع (117) طالبا من طلبة الدراسات العليا و(105) تدريسياً. ولتحقيق اهداف البحث تم اعتماد قائمة المراجعة لجمع المعلومات والمقابلة الشخصية للقائمين على برنامج Turnitin المستخدم للكشف عن السرقات العلمية بجامعة المنصورة. وظهرت النتائج ان اكثر اشكال السرقة العلمية كان (قص ولصق النصوص من المصادر، اخذ افكار الغير والتعبير عنها بأسلوب اخر دون ذكر المصدر، نقل معلومات بنصها دون وضعها بين علامتي اقتباس"")، اما ابرز اسباب السرقات العلمية فهي (غياب الوازع الديني، الرغبة في سرعة انجاز البحوث، كثرة المعلومات المتاحة على الانترنت وسهولة الوصول اليها، غياب العقاب)، اما عن المعالجات التي قامت بها الجامعات المصرية لمحاربة هذه الظاهرة فتمثل بالتوعية بقوانين الملكية الفكرية وتشديد الرقابة ونشر لائحة بالعقوبات مع تقديم دورات عن اخلاقيات البحث العلمي ومنع الانتحال مع التأكيد على استخدام برامج كشف السرقات العلمية [25، ص159].

3.3.6- دراسة العطر اوي واخران (2017)

(الانترنت والانتحال العلمي لدى طلبة الماستر بجامعة 8 ماي 24 قالمة)

هدفت الدراسة إلى الاجابة عن التساؤل (الى اي حد ساهم الانترنت في انتشار ظاهرة الانتحال العلمي لدى طلبة الماستر بجامعة 8 ماي 24 قالمة؟)، فضلا عن العديد من التساؤلات الفرعية منها (هل توجد فوارق تعزى لمتغير التخصص؟). تألفت العينة من (200) طالبا من طلبة الماستر وبواقع (71) طالبا و(129) طالبة توزعوا على التخصصين (التقني، الادبي) في جامعة قالمة. ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استمارة تكوّن من (20) سؤالا لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها تصدر (اعادة صيغة المعلومات والافكار بأسلوبك دون تكرار الكلمات والافكار من مراجعها الاصلية) بالمرتبة الاولى من اشكال الانتحال العلمي الاكثر شيوعا وبنسبة (30.63%) من عينة الدراسة، و(72.85%) منهم يعرفون ويستخدمون مصطلح (السرقة العلمية) مقارنة بمصطلح (الانتحال العلمي) التي بلغت نسبته استخدامه (27.14%) من العينة، فضلا عن عدم وجود تباين بين النسب المئوية في ممارسة السرقة العلمية تبعا لمتغير التخصص الدراسي [26].

4.3.6- دراسة بركات (2019)

(انتهاك اخلاقيات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة

طولكرم)

هدفت الدراسة إلى التقصي عن طرق ودوافع وعقوبات انتهاك اخلاقيات البحث العلمي من وجهة نظر هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية. تألفت العينة من (210) عضواً من هيئة التدريس وخلصت الدراسة الى ان " تقديرات افراد الدراسة حول طرق واساليب انتهاك الباحثين لاخلاقيات البحث العلمي كانت بمستوى عال، كما كانت التقديرات عالية في مجال الدوافع وراء الانتهاكات الاخلاقية في البحث العلمي، وكانت عالية ايضا في مجال العقوبات الرادعة لانتهاك اخلاقيات البحث العلمي، ولم تظهر النتائج فروقا دالة احصائياً بين متوسطات تقديرات افراد الدراسة حول طرق ودوافع وعقوبات انتهاك اخلاقيات البحث العلمي تبعا لمتغيرات الجنس والتخصص والرتبة العلمية [27، ص109-110].

7- إجراءات البحث

تضمنت اجراءات البحث المحاور ادناه:-

- 1.7- مجتمع البحث: يتضمن مجتمع البحث جميع تدريسيي الجامعات العراقية الحكومية في الدراسة الصباحية باستثناء جامعات اقليم كردستان العراق.
- 2.7- عينة البحث:- تم سحب عينة عشوائية طبقية متساوية بلغت (350) تدريسيا وتدرسية من (7) جامعات عراقية هي (بغداد، المستنصرية، الموصل، تكريت، الأنبار، الكوفة، كربلاء) بواقع (50) تدريسياً وتدرسية) منها (25) من التخصصات العلمية و(25) من التخصصات الانسانية من كل جامعة، تم التواصل معهم الكترونياً عبر ارسال رابط الاستمارة على كوكل فورم ومن خلال الايميل والواتس اب .

3.7- أداة البحث:- لغرض جمع البيانات وبعد الاطلاع على العديد من الادبيات والدراسات ذات العلاقة تم اعداد استبانة تكونت بصيغتها الاولى من (35) فقرة ذات (5) بدائل هي (منتشرة بدرجة كبيرة جدا، منتشرة بدرجة كبيرة، منتشرة بدرجة متوسطة، منتشرة بدرجة قليلة، منتشرة بدرجة قليلة جدا) توزعت على محورين هما (محور جرائم السرقات العلمية ويضم (15) فقرة، محور الانعكاسات الناتجة من جرائم السرقات العلمية ويضم (23) فقرة).

4.7- صدق الاداة:- لغرض التحقق من الصدق الظاهري للأداة فقد عرضت الفقرات بصيغتها الاولى على مجموعة من الخبراء من المتخصصين في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية*، وبعد الاطلاع على ملاحظاتهم قبلت جميع الفقرات بعد اجراء بعض التعديلات الطفيفة على البعض منها وبذلك تم التحقق من الصدق الظاهري.

5.7- ثبات الاداة:- لغرض التحقق من ثبات الاداة طبقت الاداة على عينة طبقية متساوية اختيرت من تدريسيي جامعة الموصل بلغت (42) تدريسيًا، وقد استخراج الثبات بطريقة الفا كرونباخ وبلغ (0.70) وتعد هذه القيمة مؤشراً جيداً لثبات الاداة وبذلك فقد اصبحت الاداة جاهزة للتطبيق على عينة البحث.

8- الوسائل الاحصائية:-

لتحقيق اهداف البحث تم اعتماد الوسائل الاحصائية ادناه وباستخدام الحقيبة الاحصائية SPSS :-

1- الاختبار التائي لعينة واحدة.

2- الاختبار التائي لعينتين مستقلتين.

3- تحليل التباين الاحادي.

4- اختبار شيفيه.

5- معادلة الفا كرونباخ.

6- الوزن النسبي.

9- نتائج البحث عرضها ومناقشتها :-

سيتم عرض نتائج البحث ومناقشتها وفقاً لأهدافه وكما يأتي :

*اسماء والقاب خبراء الاستمارة :-

- 1- ا.د. خليل حسين الخالدي / قسم علم الاجتماع / كلية الاداب
- 2- ا.د. جمعة جاسم خلف / قسم علم الاجتماع والاعلام / كلية الاداب
- 3- ا.د. خالد خيرى الدين الدولة / قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية للعلوم الانسانية
- 4- ا.د. فضيلة عرفات السبعوي / قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية للعلوم الانسانية
- 5- ا.م.د. سمير يونس صالح / قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية للعلوم الانسانية
- 6- ا.م.د. ياسر محفوظ حامد / قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية للعلوم الانسانية
- 7- ا.م.د. علاء الدين علي حسين / قسم العلوم التربوية والنفسية / كلية التربية للعلوم الانسانية
- 8- ا.م.د. شلال حميد سليمان / قسم علم الاجتماع / كلية الاداب
- 9- ا.م.د. حسن جاسم راشد / قسم علم الاجتماع / كلية الاداب
- 10- ا.م.د. ايمان عبدالوهاب موسى / قسم علم الاجتماع / كلية الاداب

الهدف الاول:-

لغرض تحقيق الهدف الاول "الكشف عن مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات". للتحقق من الهدف تم تحليل اجابات عينة البحث البالغة (350) تدريسيا وتبين ان المتوسط الحسابي المتوقع قد بلغ (140.7171) وبانحراف معياري (24.54310)، وعند مقارنته بالمتوسط الحسابي الفرضي (114) باستعمال الاختبار التائي لعينة واحدة T-test on sample اتضح ان القيمة التائية المحسوبة قد بلغت (20.365) وهي اكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (1.980) عند مستوى دلالة (0.05) وبدرجة حرية (349) وهذا يعني وجود فرق دال احصائياً بين المتوسطين الحسابيين ولصالح المتوسط الحسابي المتوقع، وهذه النتيجة تشير الى ارتفاع مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول (1): نتائج الاختبار التائي للفرق بين المتوسط الحسابي المتوقع والمتوسط الفرضي والقيمة التائية المحسوبة والجدولية

مستوى الدلالة عند 0.05	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي الفرضي	المتوسط الحسابي المتحقق	العدد
	الجدولية	المحسوبة				
يوجد فرق دال	1.980	20.365	24.54310	114	140.7171	350

وتعزى النتيجة الى رؤية واتجاهات تدريسيي الجامعات لحالات السرقة التي تحصل في الجامعات محلياً، فضلا عن الاجراءات المشددة الخاصة بالاستتال والتدقيق والمستم من اجل مكافحة السرقات العلمية الذي ادى الى تكوين انطباع عالي المستوى لدى التدريسيين خاص بارتفاع مستوى السرقات العلمية. وللتعرف على التسلسلات الرتببة اعتماداً على الاوزان النسبية الخاصة بفقرات محوري اداة البحث وللقرات العشرة الاعلى من بين بقية الفقرات ولكل محور فقد تم احتساب الوزن المؤي الخاص بجرائم السرقة من وجهة نظر تدريسيي الجامعات العراقية واطهرت النتائج ان الفقرة (سرقة الافكار العلمية من خلال المرادفات اللغوية) قد احتلت المرتبة الاولى فقد بلغ الوزن النسبي (81.5428%) وهي من اسهل انواع السرقات العلمية واكثرها انتشارا كونها تخفي السارق وراء عبارات مختلفة عن العبارات الاصلية التي يستخدمها الباحث الاصيل مقابل سرقة فكرة البحث وانسابها لنفسه، اما الفقرة (اقتباس النصوص من الكتب والمصادر) فقد جاءت بالمرتبة الثانية اذ بلغ الوزن النسبي (78%) وهي صورة اخرى من صور السرقات العلمية المنتشرة لدى بعض اساتذة الجامعات من خلال اخذ بعض النصوص من الكتب والدراسات دون الاشارة الى اصحابها، في حين احتلت الفقرة (نقل الاشكال والنماذج والجداول نصاً) المرتبة الثالثة فقد بلغ الوزن النسبي (75.2571%) وهي جريمة سرقة تنتشر في التخصصات العلمية كونها تركز على نقل الاشكال والنماذج والجداول بشكل نصي يسهل على السارق انجاز البحث بوقت اسرع، اما الفقرة (ادراج اسماء باحثين بالبحوث حتى وان لم يشاركوا فيها) فقد احتلت المرتبة الرابعة فقد بلغ الوزن النسبي (75.1428%) اذ شاع هذا النمط من السرقات العلمية بهدف الحصول على الترقية

العلمية دون جهد من خلال الاتفاق مع زميل أو صديق من نفس التخصص لادراج الاسم دون الاشتراك في البحث باي شكل من الاشكال، في حين جاءت الفقرة (الاقتباس الجزئي بدل الاقتباس الكلي للنص) بالمرتبة الخامسة فقد بلغ الوزن النسبي (72.1142%)، اذ يسعى السارق الى تجنب نقل النص الكلي لكي لا يقع في فخ الاستلال ويتم كشفه، اما الفقرة (تغيير عناوين البحوث) فقد احتلت المرتبة السادسة وبلغ الوزن النسبي لها (69.4857%) وهي صورة لجرائم السرقة العلمية مشابهة لجريمة السرقة من خلال المرادفات اللغوية التي احتلت المرتبة الاولى في جرائم السرقات العلمية يسعى من خلالها السارق الى اخفاء جريمته وراء عناوين مختلفة عن العنوان الاصلي المسروق، في حين جاءت الفقرة (البحوث المسروقة المنشورة في المجلات) بالمرتبة السابعة فقد بلغ الوزن النسبي (66.6857%) اذ لا يكلف السارق في هذه الجريمة بان يتعب نفسه في تعديل أو تغيير العبارات المسروقة بل يقوم بسرقة البحث المنشور في المجلات كاملاً وانسابه لنفسه، اما الفقرة (العناوين البحثية) فقد احتلت المرتبة الثامنة وبلغ الوزن النسبي (65.9428%) وهي اسهل طرق السرقات العلمية تركز على سرقة العناوين البحثية وانجاز البحث ونسبه للسارق بعد ان سرق الفكرة الموجودة في العنوان المسروق، في حين جاءت الفقرة (نقل المعلومات من المواقع الالكترونية) بالمرتبة التاسعة فقد بلغ الوزن النسبي (61.5428%) وقد شاعت هذه النوعية من السرقات العلمية نتيجة توافر البحوث الدراسات والمصادر المنشورة على المواقع الالكترونية دون حقوق نشر أو رقابة، اما الفقرة (عدم ذكر المصدر الحقيقي للمعلومة) فقد جاءت بالمرتبة العاشرة اذ بلغ الوزن النسبي (61%) اذ ينسب السارق المعلومة المسروقة لنفسه ظناً منه انها لن تتكشف والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2): تسلسل فقرات محور جرائم السرقات العلمية تبعا للوزان المئوية

الوزن النسبي %	الفقرة	تسلسل الفقرة وفقا للوزن النسبي
81.5428	سرقة الافكار العلمية من خلال المرادفات اللغوية	1
78	اقتباس النصوص من الكتب والمصادر	2
75.2571	نقل الاشكال والنماذج والجدول نصاً	3
75.1428	ادراج اسماء باحثين بالبحوث حتى وان لم يشاركوا فيها	4
72.1142	الاقتباس الجزئي بدل الاقتباس الكلي للنص	5
69.4857	تغيير عناوين البحوث	6
66.6857	البحوث المسروقة المنشورة في المجلات	7
65.9428	العناوين البحثية	8
61.5428	نقل لمعلومات من المواقع الالكترونية	9
61	عدم ذكر المصدر الحقيقي للمعلومة	10
60.1714	التجارب العلمية	11

59.3714	الاستنتاجات التي قد توصل اليها الباحثين نصاً	12
23.0612	الاجراءات والخطوات العلمية المتبعة من قبل الباحثين دون ذكر اسمائهم	13
22.1247	اعتماد البيانات من خلال اعادة صياغ المضمون	14
21.2411	نقل النتائج التي تم التوصل اليها في الدراسات السابقة نصاً دون ذكر باحثيها	15

اما ما يتعلق بالمحور الثاني (الانعكاسات الناتجة عن جرائم السرقة العلمية) فقد اظهرت النتائج ان الفقرة (وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب) قد احتلت المرتبة الاولى من بين تلك الانعكاسات فقد بلغ الوزن النسبي (83.1428%) وهي مشكلة كبيرة تؤدي الى تراجع التعليم وتخريبه كون السارق سيحصل على موقع أو مكانة تمكنه من اصدار قرارات وتعليمات خاطئة نتيجة جهله وقلة خبرته بالمنصب الذي يشغله الذي وصل اليه نتيجة السرقات العلمية، اما فقرة (المحسوبية الادارية والعلمية (الواسطات) فقد احتلت التسلسل الثاني وبلغ الوزن النسبي (81.7142%) هي افة كبيرة تسهم في ضياع حقوق الناس وغبنهم بسبب اشاعة المحسوبية بين من يقوموا بالسرقات العلمية على حساب مستحقيها من الاساتذة الملتزمين، في حين جاءت الفقرة (الاطفاء في اتخاذ القرارات) بالمرتبة الثالثة فقد بلغ الوزن النسبي (81.1428%) وهي نتيجة طبيعية للانعكاس الاول للسرقات العلمية (وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب) كونه يحمل نظرة قاصرة، اما الفقرة (الفساد العلمي والمعرفي) فقد احتلت المرتبة الرابعة وبلغ الوزن النسبي (79.3714%) وهو انعكاس طبيعي لشيوع السرقات العلمية التي ستفسد العملية التعليمية برمتها، وجاءت الفقرة (إيفادات غير عادلة) بالمرتبة الخامسة اذ بلغ الوزن النسبي (78.3428%) اذ يحصل السرقات على فرص للإيفاد نتيجة لاكماله بحوث مسروقة يشارك بها في مؤتمرات خارجية، في حين احتلت الفقرة (اضاعة حقوق الاخرين) المرتبة السادسة فقد بلغ الوزن النسبي لها (78.2857%) وهي نتيجة حتمية للسرقات العلمية التي تنزع حقوق مؤلفي البحوث والدراسات وتنسبها للسارق، اما الفقرة (المخرجات غير المؤهلة تأهيلاً مناسباً) فقد جاءت بالمرتبة السابعة وبوزن نسبي (77.6571%) اذ ينتج عن السرقات فئة جاهلة علمياً من التدريسيين لا تستطيع نقل المعرفة الى الطلبة، في حين احتلت الفقرة (تدريس ضعيف ويفتقد للفاعلية) المرتبة الثامنة فقد بلغ الوزن النسبي لها (76.8571%) غالباً ما يكون التدريسي القائم بالسرقة ضعيف في عملية التدريس كونه لا يطور نفسه ويعتمد على السرقات في بحوثه، اما فقرة (لجان علمية غير كفوءة) فقد احتلت التسلسل التاسع وبلغ الوزن النسبي (76%) اذ ان مشاركة تدريسيين يقومون بالسرقات العلمية في لجان علمية داخل اقسامهم سيضعف من كفاءة هذه اللجنة، وجاءت الفقرة (قيادات ضعيفة في ادائها المهني) بالمرتبة العاشرة اذ بلغ الوزن النسبي (75.6%) وهي نتيجة طبيعية لوصول بعض سراق البحوث العلمية الى مناصب ادارية لا يستطيعون قيادتها بشكل مهني سليم والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3): تسلسل فقرات محور الانعكاسات الناتجة من جرائم السرقات العلمية تبعا للاوزان المئوية

الوزن النسبي %	الفقرة	تسلسل الفقرة وفقا للوزن النسبي
83.1428	وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب	1
81.7142	المحسوبية الادارية والعلمية (الواسطات)	2
81.1428	الاطفاء في اتخاذ القرارات	3
79.3714	الفساد العلمي والمعرفي	4
78.3428	ايفادات غير عادلة	5
78.2857	اضاعة حقوق الاخرين	6
77.6571	المخرجات غير المؤهلة تأهيلاً مناسباً	7
76.8571	تدريس ضعيف ويفتقد للفاعلية	8
76	لجان علمية غير كفوءة	9
75.6	قيادات ضعيفة في ادائها المهني	10
75.3714	نتائج بحوث غير حقيقية (مزيفة)	11
75.3142	سرقة لجهود الاخرين	12
74.9142	بحوث علمية متواضعة	13
73.4285	مقومين ومحكمين علميين غير كفوين	14
73.4285	تسلط اداري وفجوة بين المنتسبين	* 14
72.9714	علاقات اجتماعية فاسدة	15
72.7428	تدفق معرفي ضعيف	16
71.4285	مجاميع اجتماعية بين الكوادر التدريسية	17
70.5142	تقويم خاطئ لدرجات الطلبة يفتقر الى الموضوعية	18
59.7714	سرقة بحوث بالكامل	19
50	محاضرات قديمة جدا تفتقر للحدثة	20
28.6004	الحصول على القاب علمية غير مستحقة	21
5.340	تدريس ضعيف ومستويات علمية منخفضة	22

وتعزى هذه النتيجة الى تشخيص ورصد تدريسي الجامعات للعديد من حالات السرقات العلمية للعديد من البحوث أو الدراسات ومنهم (احد الباحثين الذي تم سرقة بحثه)، والذي يفسر بدوره الى ضعف الوازع الشخصي

*هناك فقرتان حصلتا على نفس الوزن النسبي ونفس المرتبة لذا اصبح عدد الفقرات في الجدول 22 وليس 23

للسارق والخاص بمحاسبة الذات على فعل السرقة والذي يعد سلوكاً مرفوضاً بكل المقاييس الإنسانية والعلمية والاخلاقية والتربوية وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة [24 و 25].

الهدف الثاني:

يتضمن الهدف الكشف عن الفروق في مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات وفقاً للمتغيرات:-

أ-التخصص (العلمي- الانساني): للتحقق من الهدف تم تحليل اجابات عينة البحث البالغة (350) تدريسيا والتي توزعت بالتساوي بين التخصصين وتبين ان المتوسط الحسابي المتحقق للاساتذة من ذوي التخصص العلمي قد بلغ (138.6686) وبانحراف معياري (24.88673)، اما المتوسط الحسابي المتحقق للاساتذة من ذوي التخصص الانساني فقد بلغ (142.7657) وبانحراف معياري (24.09147) وللتحقق من دلالة الفروق تم تطبيق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين واطهرات النتائج ان القيمة التائية المحسوبة قد بلغت/1.565/ وهي اصغر من القيمة التائية الجدولية البالغة (1.98) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (348). وهذه النتيجة تشير الى عدم وجود فروق دالة احصائيا في وجهة نظر تدريسيي الجامعات نحو السرقات العلمية تبعاً لمتغير التخصص والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4):نتائج الاختبار التائي للفروق في وجهة نظر تدريسيي الجامعات تبعاً لمتغير التخصص

مستوى الدلالة عند 0.05	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المتحقق	العدد	التخصص
	المحسوبة	الجدولية				
لا يوجد فرق دال	1.565	1.980	24.88673	138.6686	175	العلمي
			24.09147	142.7657	175	الانساني

وتعزى النتيجة الى ان تدريسيي الجامعات وبغض النظر عن تخصصاتهم العلمية والانسانية لديهم وجهة نظر نحو متقاربة نحو السرقات العلمية وانتشارها، فالسرقة العلمية من الممكن ان تحصل في البحوث العلمية والانسانية على الرغم من ان المتوسط الحسابي لتدريسيي التخصصات الانسانية اعلى من المتوسط الحسابي لتدريسيي التخصصات العلمية الذي يفسر على اساس ان التخصصات الانسانية اقل استخداماً للغة الارقام أو تغيير الاقتباسات النصية مقارنة بالتخصصات الانسانية.

ب- اللقب العلمي (استاذ، استاذ مساعد، مدرس، مدرس مساعد): للتحقق من الهدف تم تحليل اجابات عينة البحث البالغة (350) تدريسياً التي توزعت بواقع (47) استاذاً و(123) استاذاً مساعداً و(120) مدرساً و(60) مدرساً مساعداً وللتحقق من دلالة الفروق تم تطبيق تحليل التباين الاحادي والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5): الالقاب العلمية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة البحث

اللقب العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استاذ	47	151.7447	22.88959
استاذ مساعد	123	139.8862	22.50618
مدرس	120	139.9500	26.66658
مدرس مساعد	60	140.7171	23.31980
المجموع الكلي	350	140.7171	24.54310

بعد استخدام تحليل التباين اظهرت النتائج ادناه الموضحة في الجدول (6).

الجدول (6): يوضح نتائج تحليل التباين للتحقق من الفروق في وجهة نظر تدريسيي الجامعات نحو جرائم السرقة العلمية وفقا لمتغير اللقب العلمي

Sin	قيمة F		متوسط مربعات التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2.6	4.338	2540.324	3	7620.971	بين المجموعات
			585.561	346	202604.026	داخل المجموعات
				349	210224.997	الكلي

ومن الجدول اعلاه يتبين ان قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (4.338) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.6) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3, 346). وللتعرف على الفروق بين المجموعات تم استخدام اختبار شيفيه واستخراج قيم شيفيه المحسوبة ومقارنتها بقيمة شيفيه الجدولية البالغة (7.8) واظهرت النتائج وجود فروق دالة احصائيا بين الالقاب العلمية (استاذ/استاذ مساعد)، (استاذ/مدرس)، (استاذ/مدرس مساعد) ولصالح فئة (استاذ)، ولم تظهر فروق دالة احصائيا بين الالقاب العلمية (استاذ مساعد/مدرس)، (استاذ مساعد/مدرس مساعد)، فضلا عن (مدرس/مدرس مساعد) والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7): نتائج اختبار شيفيه للفروق بين المجاميع تبعا لمتغير اللقب العلمي

اللقب العلمي	المتوسط الحسابي	استاذ	استاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
استاذ	151.7447		11.85850*	11.79468*	16.42801*
استاذ مساعد	139.8862			0.6382	4.56951
مدرس	139.9500				4.63333
مدرس مساعد	140.7171				

* الفرق دال عند مستوى دلالة (0.05).

وتعزى النتيجة الى الخبرة التي يتسم التدريسي من ذوي اللقب (استاذ) مما يجعله اكثر قدرة على التعرف على السرقات العلمية بسبب ارتفاع معدلات اعداد الاشراف على رسائل الماجستير واطارح الدكتوراه واجراء البحوث والدراسات، فضلا عن ارتفاع معدلات اعداد التقييم العلمي الخاصة بالبحوث في المجالات العلمية مقارنة ببقية التدريسيين من ذوي الألقاب العلمية الاخرى مما يجعلهم اكثر اطلاعا ودراية بتلك المنجزات العلمية.

ج- النوع الاجتماعي (ذكور - اناث): للتحقق من الهدف تم تحليل اجابات عينة البحث البالغة (350) تدريسيًا والتي توزعت بواقع (235) تدريسيًا و(115) تدريسية، وتبين ان المتوسط الحسابي المتوقع للتدريسيين قد بلغ (138.6638) وبانحراف معياري (23.22322)، اما المتوسط الحسابي المتوقع للتدريسيات فقد بلغ (144.9130) وبانحراف معياري (26.65720) وللتحقق من دلالة الفروق تم تطبيق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين واطهرت النتائج ان القيمة التائية المحسوبة قد بلغت/2.250/ وهي اكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (1.98) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (348). وهذه النتيجة تشير الى وجود فروق دالة احصائيا في وجهة نظر تدريسيي الجامعات نحو السرقات العلمية تبعا لمتغير النوع الاجتماعي ولصالح التدريسيات والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8): نتائج الاختبار التائي للفروق في وجهة نظر تدريسيي الجامعات تبعا لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي المتوقع	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة عند 0.05
				المحسوبة	الجدولية	
ذكور	235	138.6638	23.22322	2.250	1.980	يوجد فرق دال
اناث	115	144.9130	26.65720			

وتعزى النتيجة الى عمليات التنشئة الاجتماعية السائدة لدى الاناث القائمة على الحرص الشديد من اجل تجنب الوقوع في الاخطاء وعدم ارتكابها مما انعكس الى حد ما على وجهة نظرهن نحو السرقات العلمية في ظل ظروف تجعلهن اقل جراءة في تنفيذ السرقات عموما والسرقات العلمية خصوصا وما يؤكد على ذلك ان مستوى السرقات عموما عند الذكور اعلى في مستوياتها مقارنة بالاناث من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

د- التحصيل الدراسي (دكتوراه - ماجستير): للتحقق من الهدف تم تحليل اجابات عينة البحث البالغة (350) تدريسيًا والتي توزعت بواقع (243) من حملة شهادة الدكتوراه و(107) من حملة شهادة الماجستير، وتبين ان المتوسط الحسابي المتوقع للاساتذة من حملة شهادة الدكتوراه قد بلغ (141.8436) وبانحراف معياري (24.05882)، اما المتوسط الحسابي المتوقع للاساتذة من حملة شهادة الماجستير فقد بلغ (138.1589) وبانحراف معياري (25.53952) وللتحقق من دلالة الفروق تم تطبيق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين واطهرت النتائج ان القيمة التائية المحسوبة قد بلغت/1.295/ وهي اصغر من القيمة التائية الجدولية البالغة (1.98) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (348). وهذه النتيجة الى عدم وجود فروق دالة احصائيا في وجهة نظر تدريسيي الجامعات نحو السرقات العلمية تبعا لمتغير التحصيل الدراسي والجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول (9): نتائج الاختبار التائي للفروق في وجهة نظر تدريسيي الجامعات تبعا لمتغير التحصيل الدراسي

مستوى الدلالة عند 0.05	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المتحقق	العدد	التحصيل الدراسي
	الجدولية	المحسوبة				
لا يوجد فرق دال	1.980	1.295	24.05882	141.8436	243	دكتوراه
			25.53952	138.1589	107	ماجستير

وتعزى النتيجة الى النسق القيمي السائد في المجتمع العراقي الذي يسعى لتثنية جيل يرفض السلوك الخاطيء مثل السرقات العلمية اعتمادا على الوعي بذلك والذي يزداد نسبيا لدى حملة الشهادات عموما وحملة الشهادات العليا خصوصا لأنهم الاعلى تنفيذيا في اجراء البحوث العلمية مقارنة ببقية الشهادات.

10-الاستنتاجات:-

- 1- يتفق التدريسيون على وجود وانتشار السرقات العلمية بغض النظر عن التخصصات سواء علمية كانت ام انسانية .
- 2- هناك فرق في نظرة الالاقاب العلمية لصور السرقات العلمية اذ يختلف التدريسيون بلقب استاذ عن باقي الالاقاب العلمية الاخرى في حجم وشكل السرقات العلمية.
- 3- هناك فرق بين الذكور والاناث في نظرتهن الى السرقات العلمية وتعاملهم معها لصالح الاناث اللاتي يكن اكثر حرصا على الابتعاد عن السرقات العلمية.
- 4- ارتفاع مستوى انتشار السرقات العلمية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات العراقية وكانت ابرز صورها (سرقة الافكار العلمية من خلال المرادفات اللغوية، اقتباس النصوص من الكتب والمصادر، نقل الاشكال والنماذج والجداول نصا، ادراج اسماء باحثين بالبحوث حتى وان لم يشاركوا فيها) على التوالي.
- 5- ابرز انعكاسات السرقات العلمية كانت (وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب، المحسوبية الادارية والعلمية (الواسطات)، الاخطاء في اتخاذ القرارات، الفساد العلمي والمعرفي) على التوالي.

11- التوصيات والمقترحات:-

- 1- تعزيز سبل مكافحة السرقات العلمية خلال تفعيل الجهات الرقابية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عموما والجامعات العراقية خصوصا.
- 2- ادخال البحوث المنشورة بالمجلات العلمية الاجنبية بإجراءات الاستلال المحلي مثل (مستوعب سكوباس) وغيرها كونها مكتوبة باللغة الانكليزية.
- 3- ادخال البحوث الخاصة بالمؤتمرات العلمية بإجراءات الاستلال واشراف اللجان المختصة بتلك المؤتمرات على ذلك للتأكد من عدم وجود حالات السرقة العلمية.

- 4- اجراء الدراسات عن (جرائم السرقة لدى المديریات العامة للتربية في العراق، جرائم السرقة وعلاقتها ببعض بالاختصاصات العلمية، جرائم السرقة لدى طلبة الجامعات العراقية).
- 5- تأسيس منظومة الكترونية لكشف السرقات العلمية والاستلال غير القانوني من خلال ارشفة البحوث المنشورة على النت وفي المجالات العلمية العراقية للحد من هذه الظاهرة السلبية.
- 6- عدم التهاون في اصدار العقوبات الصارمة تجاه من يثبت عليه السرقة العلمية ونشر هذه الحالات في مختلف الجامعات العراقية لتكون عبرة للآخرين.
- 7- فتح موقع الكتروني خاص في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتلقي الابلاغات عن السرقات العلمية ومتابعتها التحقق منها واتخاذ الاجراءات اللازمة بحققها سواء كانت ابلاغات حقيقية أو كيدية.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

12-المصادر:-

- [1] محمد علي قطب الهمشري، وفاء محمد عبدالجواد، علي اسماعيل محمد، مشكلة سرقات الاطفال، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الاولى،(1997).
- [2] رجب مصطفى،اطفالنا، القاهرة،المكتب المصري، مصر، (1999).
- [3] هشام محمد مخيمر، علم نفس النمو الطفولة والمراهقة، المملكة العربية السعودية، مطبعة الحميض واشبيلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،(2000).
- [4] سمير ابيش، التصور الإسلامي لعلاج معضلة السرقات العلمية، طرابلس،لبنان، مركز جيل البحث العلمي، (2017).
- [5] طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933،طرابلس، لبنان، مركز جيل البحث العلمي،(2017) .
- [6] بن الدين بخولة، أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية، طرابلس، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، (2017).
- [7] امل فوزي احمد، الملكية الرقمية في عصر الذكاء الصناعي، برلين، المركز الديمقراطي العربي، (2021).
- [8] الامير عبدالقادر حفوطة وحسام غرادين، واقع جرائم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسبل التصدي لها محليا وعربيا ودوليا، مجلة مع الملل دراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد الاول.(2017).
- [9] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، القاهرة، دار الحديث للنشر،(2008).
- [10] نايف بن محمد المرواني، جريمة السرقة (دراسة نفسية اجتماعية)،الرياض/المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولى،(2011).

- [11] عبدالعزيز عبدالله الدخيل، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، عمان، الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، (2012).
- [12] عمادة التقويم والجودة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، كراس السرقة العلمية ما هي؟ وكيف تجنبها؟، المملكة العربية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، عمادة التقويم والجودة، سلسلة دعم التعليم، (2012).
- [13] سعاد اجعود، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن، المجلد الثاني، (2017).
- [14] الانترنت، موسوعة ويكيبيديا، السرقات العلمية، ar.wikipedia.org، منشور بتاريخ 2018/11/8.
- [15] وزارة التعليم العالي الجزائرية، نص القانون (933)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2016)
- [16] جمال علي الدهشان، محاربة السرقات العلمية مدخلاً لتحقيق جودة البحث التربوي العربي في عصر المعلوماتية، دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس/ المجلد السادس عشر، العدد الرابع، (2018).
- [17] عامر عاشور عبدالله، السرقة في القوانين العراقية، موقع كلية القانون، جامعة تكريت، uokirkuk.edu.iq، منشور بتاريخ 2018/1/11.
- [18] الياس سعيد ومنصور هداية، الحقوق العلمية لموظف الخدمة الجامعية وحمايتها في القانون والقضاء العراقي، بغداد، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين، العدد 43-44، (2016).
- [19] جامعة بغداد، لرصانة البحث العلمي.. عقوبات صارمة بأمر وزاري، uobaghdad.edu.iq، منشور بتاريخ 2010/12/6.
- [20] دائرة البحث والتطوير، معايير ونسب الاستلال في البحوث والرسائل والاطاريح، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، www.rdd.edu.iq، منشور بتاريخ 2015/7/29.
- [21] معمري المسعود وعبدالسلام بن يحمّد، السرقات العلمية مفهومها واسبابها وطرق معالجتها، الجزائر، مجلة افاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد التاسع، (2017).
- [22] عبدالامير الفيصل، دراسات في الاعلام الالكتروني، الامارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، (2014).
- [23] بيداء عبد الجبار، الانتهاكات التي تتعرض لها المصنفات في مرحلة اعداد البحث، ورقة عمل مقدمة الى ندوة الحماية القانونية للملكية الفكرية في العراق، بيت الحكمة، www.baytalhikma.iq، منشور بتاريخ 2017/11/23.

- [24] ريم عبدالمحسن العبيكان ولطفة صالح السميري اتجاهات طالبات الدراسات العليا في جامعة الملك سعود نحو الامانة العلمية الرقمية، البحرين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، المجلد 17، العدد 1، (2016).
- [25] اشرف منصور البسيوني، السرقات العلمية في المكتبات الجامعية، القاهرة، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، العدد (2)، (2017).
- [26] رشدي العطاروي ونور الدين زغدو ديويل العطاب، الانترنت والانتحال العلمي لدى طلبة الماستر بجامعة 8 ماي 24 قالمة، الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 24 قالمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2017).
- [27] زياد امين سعيد بركات، انتهاك اخلاقيات البحث العلمي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم، الاردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد 39، العدد (1)، (2019).